تقييد العلم

للحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

ولد سنة ٣٩٢ - وتوفي سنة ٤٦٣ هـ

رحمه الله تعالى

صدّره وحققه وعلق عليه

يوسف العش

الطبعة الاولى ١٩٤٩

الطبعة الثانية ١٩٧٤

نشرته

دار إحياء السنة النبوية

صورة الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب الظاهرية

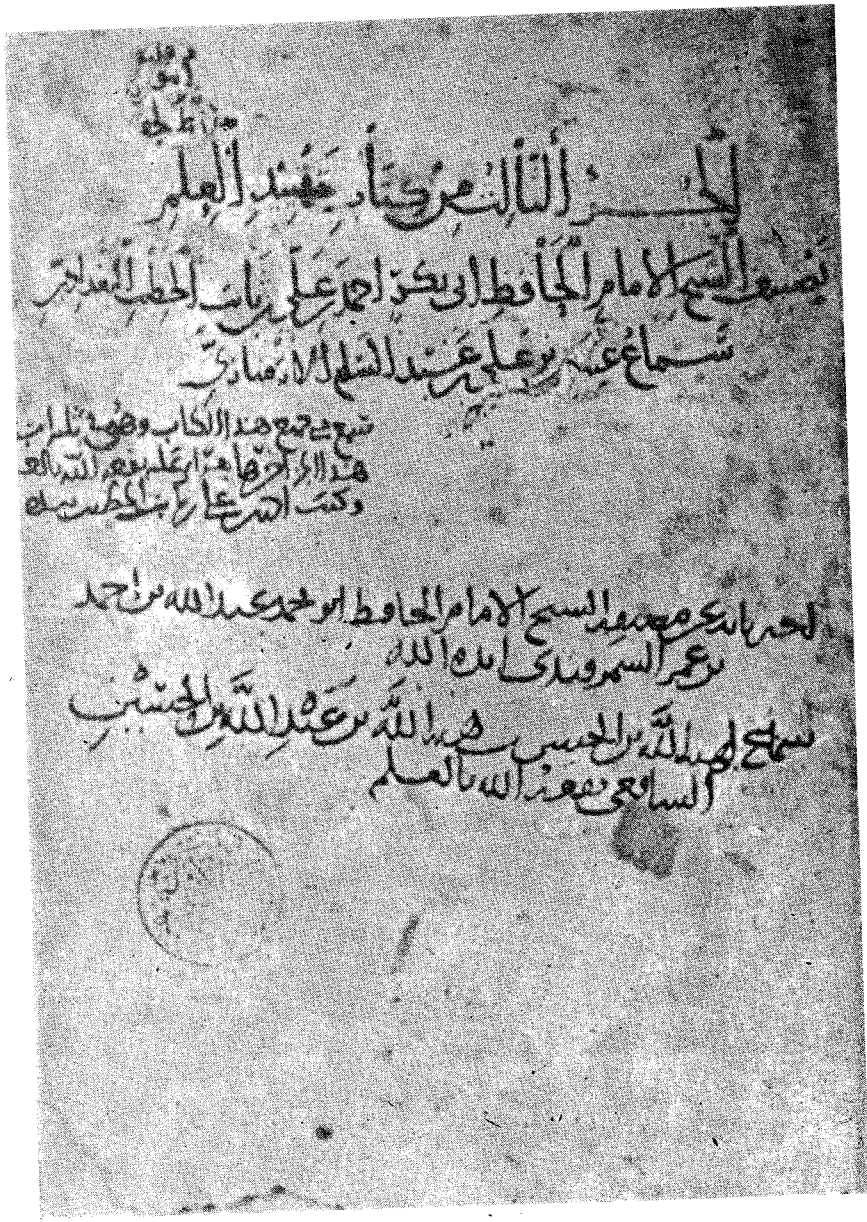
الجزء الثالث من كتاب فهم العلم
تصنيف الشيخ الامام الحافظ ابي بكر احمد على بن ثابت الخطيب البغدادي
سماع عبد الرحيم بن علي بن عبد السلام الاسعردي
شرع في جمع هذا الكتاب وهو في السنة
هذا الجزء الذي هو [illegible] على يوم الله تعالى
وكتب احمد بن علي بن ثابت الخطيب بيده
الجزء الثالث من مصنف الشيخ الامام الحافظ ابو محمد عبد الله بن احمد
بن عمر السمرقندي ابن اللبان
سمع هبة الله بن الحسن بن عبد الله بن عبد الله بن الحسين
السامعي سمعه الله بالعلم

صورة صفحة عنوان الجزء الثالث من نسخة دار الكتب الظاهرية
وعلى هذه الصفحة خط المؤلف بالسماع عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

التصدير

ظاهر أمر الكتاب

لعل الناظر في هذا الكتاب لا يطمع ، وهو يقلب صفحاته ، أن يجني منه من الفوائد ، ما هو حري بأن يتحفه به . فقد يبدو له أن اسلوبه جاف ، وان مؤلفه ليس ممن خفقت شهرتهم ، وعرف اكثر الناس حالهم ، وان موضوعه غريب عن الأذهان ، بعيد عن الاستهواء . ويحق له أن يتناول الكتاب ، وهذا الرأي مستولٍ عليه ؛ فالمرء يؤخذ بالظواهر .

أما الحقيقة فهي مع الظاهر بخلاف ؛ فالكتاب نفيس أسلوبه ، عظيم مصنفه ، جليلة مادته . وهاك بياناً لصحة ما ندعي :

اختلاف أهل النقل والعقل في التأليف

انتظم علماء الاسلام والعربية في حلقتين مختلفتين : أهل النقل ، وهم الذين يؤثرون الأثر المنقول على العقل والقياس . وأهل الرأي وهم الذين يثقون بالعقل أكثر من النقل . وتخاصمت الطائفتان خصاماً عنيداً ، ودهرًا طويلًا حاولت كل منهما فيه أن تخرج من النزاع ظافرة . وكانت الحرب بينهما سجالًا : ما تغلبت احداهما في أمر ، الّا وجدت الاخرى تتفوق في أمر ؛ حتى نفذ صراعها الى سائر وجوه الثقافة ؛ فما كادت هذه ترتدي لباسها الأخير ، وتدرج في صفاتها الأخيرة ، حتى رأيتها تميل الى احدى الطائفتين : تأخذ بأسلوبها ، وتهتدي بهديها . فيرجح اسلوب النقل في الأدب والتاريخ وتفسير القرآن ، ناهيك عن الحديث . ويرجح اسلوب أهل الرأي في علم الكلام والفقه والعربية ، ولئن اختلفت عصور الاسلام تحزباً لإحدى الطائفتين أو عليها ، فكان لذلك أثره في اتجاه ثقافتها العامة ، ومن ثم في صفة علومها ، فان طابع هذه العلوم أصبح من القوة منذ

بسم الله الرحمن الرحيم

التصدير

ظاهر أمر الكتاب

لعل الناظر في هذا الكتاب لا يطمع ، وهو يقلب صفحاته ، أن يجني منه من الفوائد ، ما هو حري بأن يتحفه به . فقد يبدو له أن اسلوبه جاف ، وان مؤلفه ليس ممن خفقت شهرتهم ، وعرف اكثر الناس حالهم ، وان موضوعه غريب عن الأذهان ، بعيد عن الاستهواء . ويحق له أن يتناول الكتاب ، وهذا الرأي مستولٍ عليه ؛ فالمرء يؤخذ بالظواهر .

أما الحقيقة فهي مع الظاهر بخلاف ؛ فالكتاب نفيس أسلوبه ، عظيم مصنفه ، جليلة مادته . وهاك بياناً لصحة ما ندعي :

اختلاف أهل النقل والعقل في التأليف

انتظم علماء الاسلام والعربية في حلقتين مختلفتين : أهل النقل ، وهم الذين يؤثرون الأثر المنقول على العقل والقياس . وأهل الرأي وهم الذين يثقون بالعقل أكثر من النقل . وتخاصمت الطائفتان خصاماً عنيداً ، ودهرًا طويلًا حاولت كل منهما فيه أن تخرج من النزاع ظافرة . وكانت الحرب بينهما سجالًا : ما تغلبت احداهما في أمر ، الّا وجدت الاخرى تتفوق في أمر ؛ حتى نفذ صراعها الى سائر وجوه الثقافة ؛ فما كادت هذه ترتدي لباسها الأخير ، وتدرج في صفاتها الأخيرة ، حتى رأيتها تميل الى احدى الطائفتين : تأخذ بأسلوبها ، وتهتدي بهديها . فيرجح اسلوب النقل في الأدب والتاريخ وتفسير القرآن ، ناهيك عن الحديث . ويرجح اسلوب أهل الرأي في علم الكلام والفقه والعربية ، ولئن اختلفت عصور الاسلام تحزباً لإحدى الطائفتين أو عليها ، فكان لذلك أثره في اتجاه ثقافتها العامة ، ومن ثم في صفة علومها ، فان طابع هذه العلوم أصبح من القوة منذ

اوائل المائة الرابعة الهجرية أو الحادية عشرة الميلادية ، بحيث كاد يكون نهائياً .

الحاجة الى نشر موضوعات افردت بالتصنيف

وانه ليسوء الباحثين ألا يجدوا أمثلة ناصعة على طرائق الفريقين في التأليف والبحث ، مما ينير السبل في تمييزها ، ويبين أثرها في المصنفات التي تقتبس منها أو تنحو نحوها . ولئن نشر الباحثون حتى اليوم جماً غفيراً من الكتب القيمة ، فقد غرب عن بالهم في الاكثر أن يوجهوا قصدهم شطر الكتب التي ظهرت فيها طرائق الطائفتين في التأليف والبحث والتحقيق ، واضحة بعناصرها الأولى ، وجلية بشكلها الصادق . وحق لهم ألا يفعلوا ذلك فهم انما كانوا يبغون نشر الكتب الغزيرة بالمادة الأولى ، لا تلك التي تغرق في تفاصيل مادة واحدة ، وتبعد في استخراج دقائق موضوع موحد . وكذلك عنوا على الغالب بنشر الكتب التي تعقد اسلوبها لغزارة مادتها ، وأغفلوا على الأكثر الكتب التي وضح نهجها لاحاطتها بموضوع واحد ، استوفته بحثاً ، وقلبت وجوهه تقليباً .

وقد آن لنا اليوم قبل الفراغ من نشر الكتب العامة ، أن نستخرج كتباً تقتصر على موضوع خاص محدود نستدل بها على طرائق البحث الاولية في التصنيف والتأليف . وهذه أول فائدة نجنيها من كتاب تقييد العلم ؛ فهو سفر من كتب أصحاب الحديث ؛ لا أثر لغيرهم فيه ؛ قد اتضح مرماه ، وتوحد موضوعه ، فبدا نهجه بسيطاً وأسلوبه مستقيماً . وسترى برهان ذلك فيما بعد :

مؤلف الكتاب

ولا عجب فمؤلفه اشتهر بالتصنيف عند المؤرخين شهرة واسعة ، حتى ان مترجميه منهم يُعرّفونه بتصانيفه ، ويرفعون من قدره بها فيقولون عنه هو «صاحب التصانيف[1] المنتشرة»[2] «وأحد الائمة المشهورين والمصنفين المكثرين»[3] «وامام

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ٣ : ٢١٢

(٢) طبقات السبكي ٣ : ١٢ ، مختصر تاريخ الاسلام لابن حجر ، أحمدية حلب ١٢٢٠ ، سنة ٤٦٣

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ١ : ٣٩٨ وعنه ارشاد الاريب لياقوت ٤ : ١٤

مصنف حافظ»[١] « سارت بتصانيفه الركبان »[٢] « وأعجز الناس في تصنيفه الكتبا . »[٣]

نشأ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي[٤] ٣٩٢ (١٠٠٢)— ٤٦٣ (١٠٧١) وكانت العلوم الاسلامية قد بلغت أوجها ، فأعد نفسه على أحسن الشيوخ لاقتطاف ثمرها منذ حداثة سنه ، يختلف اليهم ليصبح فقيهاً ؛ ولكنه سرعان ما أحس في نفسه الميل الى الحديث لأنه العلم الخالص ، فوقف نفسه عليه ، وأحبه حباً جماً ، وطوف البلدان في جمعه ؛ فاجتمع له من معرفته ما لم يجتمع إلّا لنفر يسير ، فنظر إلى ما تهيأ له منه ، بقريحة صافية ، وذهن وقاد ، وفكر ثاقب منظم ؛ فاتضح له وجود النقص فيه . ومن هذا النقص خلوه من تاريخ مدينة بغداد : ذلك التاريخ الذي لو جمع ، لكشف عن أحوال رجال في الحديث ، هم أعظم رجاله ، واكثرهم عدداً ؛ فأكب على سدّ هذا الخلل ، حتى أخرج تاريخاً لمدينة السلام ، كان قدوة للمؤرخين المحدّثين ، ومنارًا لهم .[٥]

---

(١) ابو غالب شجاع الذهلي في تذكرة الحفاظ ٣ : ٣١٧ ، ووصفه بالتصنيف ابن حاتم المقدسي في الاربعين المرتبة على الطبقات الاربعين ، ظاهرية حديث ١٦٨ ، ٨٧ ؛

(٢) تذكرة الحفاظ ٣ : ٣١٢

(٣) من رثاء ابي الخطاب ابن الجراح للخطيب البغدادي في تاريخ دمشق ١ : ٤٠٠ ، ارشاد الاريب ٤ : ٤٣٠ ومدح تصانيفه الحافظ ابو طاهر السلفي (٤٧٣ — ٥٧٦) انظر ارشاد الاريب ٤ : ٣٤ وطبقات السبكي ٣ : ١٣

(٤) انظر ترجمة الخطيب البغدادي وذكر من ترجم له في بروكلمن تاريخ الاداب العربية Brockelmann : G. A. L. I. 329 et Sup. I. 562-564. ويضاف الى ما ذكره المصادر الآتية : مناقب الشافعي من تاريخ الذهبي انتخال ابن قاضي شهبة (ظاهرية ، تاريخ ٢٥٧) ١٣٦-١٤٣ ، الاربعين المرتبة على طبقات الاربعين لابن حاتم المقدسي (ظاهرية ، حديث ١٦٨) ٨٥ — ٨٨ ، ابن القلانسي ذيل تاريخ دمشق ، ١٠٥-١٠٦ روضات الجنات ١ : ٧٨-٧٩ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٢ : ١٠٢ ، المنتظم لابن الجوزي ٨ : ٢٦٩ الى غير ذلك من المصادر ولنا في الخطيب كتاب لمّا ينشر وما نورده هنا عن الخطيب فمن هذا الكتاب ينبوعه .

(٥) طبع هذا الكتاب في مصر سنة ١٣٤٩ (١٩٣١) عن نسخة مخرومة في محال عديدة

وأحسّ الى جانب النقص في تاريخ المحدّثين العوز الى ضبط اسمائهم وتمييزهم بعضهم عن بعض ؛ فقد أصبحوا من الكثرة ، بحيث صارت أسماؤهم تتشابه كثيرًا ، وقد يدخل التمويه فيها على أشد العلماء تحقيقاً ، واكثرهم تتبعاً . فعمد الخطيب الى ايضاح ملتبسها ، واظهار مشتبهها ، بكتب عديدة أحكم وضعها ، وأحسن سياقها .[1]

ورأى الى جانب ذلك وجوب تحديد أصول نقل الحديث وشروط روايته ، ليدفع عنه كيد الكائدين ، وليظهر أنه علم لا يأتيه الباطل ، ولا يحل فيه الكذب ، فصنف عددًا من الكتب ، فصل فيها تفصيلًا كبيرًا ، ووضح فيها ما شاء له علمه ، وحسن قريحته ، وشفع ذلك بالدفاع عن الحديث وأهله[2] ، مظهرًا فضله سعلياً من شأن من يحمله .

وما لبث ان ارتفعت منزلته بين الناس فأقبلوا عليه يتخذونه اماماً ؛ فلم يغرّه ذلك ، ولم يسر مع التيّار الذي كان يدفعه نحو الحشوية . بل صرّح بعقيدته دون مماراة ؛ فاذا به يرى مذهب الأشعري[3] ، وفيه العمل بمذهب أهل السنة والجماعة مع استشارة العقل والاهتداء بنوره ؛ فأتهمه بعض الحنابلة بالبدعة ، وكانوا يريدونه على أن يقتصر على الأقوال ، لا يؤولها بالعقل ، ولا يظهر غامضها بالنظر ، ولا يتخذ فيها طريق أهل الكلام .

عمدوا الى أذيته ، حين سنحت لهم الفرصة سنة ٤٥١ (١٠٦٠) ؛ فاعتزل الفتنة ، ونجا من الشر ، هارباً الى دمشق ، مطلقاً علمه لأهلها ، يغترفون منه ما شاؤوا ؛ حتى سعى به تعصب أحدهم الى الفاطميين ، فرماه بالدعوة الى بني العباس وببغض علي بن أبي طالب ؛ وكاد يقتل بهذه التهمة ، لولا أن انقذه اعتراف المنصفين بفضله ومكانته . وخرج الى صور يحدث بها ، حتى هاج به الشوق الى بلده ،

---

(١) عدد مصنفاته في ايضاح المبهم من اسماء رجال الحديث (١٢) في (١٠٢) جزء كما وصل اليه تحقيقنا

(٢) مجموع ما صنف في تحديد اصول الحديث وشروط روايته والدفاع عنه وأخلاق حملته (١٤) كتاباً في (٧٤) جزءا

(٣) انظر رأيه في الصفات على طريقة الاشعري في مناقب الشافعي ١٤٠ وتذكرة ٣ : ٢١٩ وسبكي ٣ : ١٢

فعاد اليها وفاضت روحه فيها سنة ٤٦٣ (١٠٧١). وكانت خلاصة أمره أنه خُتِم به اتقان الحديث ، كما يقول الذهبي[١] . فصنف فيه تسعة وسبعين مصنفاً أحسن تصنيف . وكان مؤمناً به وبأساليبه ، يهزأ بخصومه ، ويتتبع سقطاتهم.

كذلك كان مؤلف كتاب تقييد العلم الذي ننشره . وفي هذا الكتاب يظهر علمه وبحثه ، بل يتجلى ايمانه بالحديث ودفاعه عن أمره.

ولن نقدر بحثه وتوسيعه حق قدرهما ، الّا بعد ان نلقي نظرة عجلى على تاريخ هذا الموضوع.

اشتهار عدم كتابة الحديث في القرن الأول

اشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التتبع والاستقصاء ان الحديث او ما يطلق عليه علماء الحديث لفظ « العلم »[٢] ظل أكثر من مائة سنة ، يتناقله العلماء حفظاً ، دون أن يكتبوه . واستمر هذا الظن اكثر من خمسة قرون متتابعة ، وهو يزداد توسعاً ويطرد قوة.

وسبب هذا الظن خطأ في تأويل ما ورد عن المحدثين في تدوين الحديث وتصنيفه ؛ فقد ذكر هؤلاء أن أول من دون العلمَ ابنُ شهاب الزهري[٣] المتوفى

---

(١) مناقب الشافعي من تاريخ الذهبي انتخال ابن قاضي شهبة ، ظاهرية تاريخ ٥٧، ١٣٦ ٢

(٢) يبدو مما ذكره غولدزيهر في مادة فقه Fikh, par I. Goldziher, in *Enc. Isl.* II. 106 ان كلمة « علم » كانت تطلق في صدر الاسلام على «المعرفة الوثيقة بالاحكام الشرعية التي صدرت عن النبي وصحبه » وان العلم والحديث شيء واحد . على ان مدلول كلمة العلم بهذا المعنى انما هو مفهوم أصحاب الحديث خاصة ولعل المشتغلين بالشريعة عامة كانوا يشار كونهم بذلك في أوائل العلم . ويظهر ذلك لمن تمعن في الفصل الذي خصه ابن عبد البر « لمعرفة اصول العلم وحقيقته وما الذي يقع عليه اسم الفقه والعلم مطلقاً » (جامع بيان العلم ٢ : ٢٢ - ٢٣) . وأيّاً كان فعلماء الحديث ما برحوا حتى عصر الخطيب يعتقدون ان العلم هو الحديث لاحتوائه على اصول الدين جميعها (انظر ما يقول الخطيب في جلالة الحديث كتاب شرف اصحاب الحديث له ظاهرية مجموع ١١٧ ، لا سيما الاوراق الاولى منه) وانظر عن كلمة علم وتطورها مقال مكدونالد في دائرة المعارف الاسلامية Macdonald : ʿilm in Enc. Isl. II, 498.

(٣) عن مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩) في جامع بيان العلم ١ : ٧٣ وعن عبد العزيز بن محمد الداوردي (- ١٨٦) في تاريخ ابن عساكر ظاهرية تاريخ ١٤ : ١٥ : ٤٠٠ ، وجامع بيان العلم ١ : ٧٣

سنة ١٢٤ ؛ وذكروا أول من صنف الكتب فاذا هم جميعاً ممن عاش حتى بعد سنة ١٤٣ هـ.[١] ولم يعط المؤرخون وأصحاب الموسوعات هذه الأقوال حقها من التأويل العميق ، والتفهم الجلي لدقيق تعبيرها ؛ بل رووها بشكل يوهم بأن أول من كتب الحديث ابن شهاب ، وأول من وضع الكتب اتى بعده . والذي حملهم على عدم التوسع ، وحسن التفهم ، اشتهار حديث ابي سعيد الخدري أن الرسول صلى الله عليه وسلّم نهى عن كتابة غير القرآن[٢] اضف الى ذلك اجلالهم لشأن العرب في قوة حافظتهم .

وكذلك ذكر ابو طالب المكي (—٣٨١) « انه كره كتب الحديث الطبقة الأولى من التابعين . . . فكانوا يقولون احفظوا كما كنا نحفظ . وأجاز ذلك من بعدهم ، وما حدث التصنيف الّا بعد موت الحسن (—١١٠) وابن المسيب (—١٠٥)[٣] » . وطفق الذهبي (—٧٤٨) يقول : « ان علم الصحابة والتابعين في الصدور ، فهي كانت خزائن العلم لهم »[٤] مع انه كان يعرف وكان يقول : « بأنهم كانوا يروون العلم عن صحف صحيحة غير مرتبة »[٥] ووافقت هذه الفكرة ابن خلدون (—٨٠٨) في رأيه عن العرب فقال : « والقوم يومئذٍ عرب ، لم يعرفوا عن التعليم والتأليف والتدوين ، ولا رجعوا اليه ، ولا دعتهم اليه حاجة . وجرى الأمر على ذلك زمن الصحابة والتابعين . »[٦]

وغلبت هذه الفكرة على أصحاب الكتب الجامعة ، فكانوا يؤيدونها ، رغم أنهم كانوا يجدون لها نقيضاً ، يذكرونها واضحة تثبت في الذهن ، ولا

---

(١) الفاصل للرامهرمزي طاهرية حديث ٤٠٠ : ٦ : ٨ ؛ محاسن الوسائل للشبلي مصور عن نسخة دار الكتب المصرية ، ٧٩ ، وقوت القلوب لابي طالب المكي ١ : ١٥٩ وكشف الظنون ١ : ٣٦ ، وابجد العلوم ١١٠ — ١١١ كل ذلك بذكر اسماء اوائل المصنفين في مختلف الاقطار وتاريخ بغداد ١٤ : ١١٥ و ١٠ : ٤٠٠ عن اول من صنف

(٢) انظر طرقه المختلفة في هذا الكتاب القسم الاول الفصل الاول ، ١ و ١

(٣) قوت القلوب ١ : ١٥٩

(٤) تذكرة الحفاظ ١ : ١٥١

(٥) النجوم الزاهرة ١ : ٢٥١ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ١٠١

(٦) المقدمة ، طبعة سنة ١٣٢٨ ص ٤٨٠

يتعرضون لنقيضها الّا بما لا يُلتفت اليه . هذا المقريزي (-٨٤٥) يقول : « ثم كثر الترحال الى الآفاق ، وتداخل الناس والتقوا ، وانتدب أقوام لجمع الحديث النبوي وتقييده »[١] وكأنه يقول ان الحديث لم يكن مقيدًا قبل هذا . واليك قول ابن حجر (-٨٥٢) ، وفيه ايهام أكبر لمن لا يطيل النظر فيه ويمعن في اكتشاف مضمونه « اعلم ان آثار النبي صلى الله عليه وسلّم لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ، ولا مرتبة لأمرين : أحدهما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك . . . وثانياً لسعة حفظهم ، وسيلان أذهانهم ، ولأن اكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار ، وتبويب الأخبار ، لما انتشر العلماء في الأمصار »[٢] وظاهر نصه أنه لم يكن الصحابة والتابعون يكتبون . وهذا حسن صديق خان (-١٣٠٧) يثبت هذا الرأي فيقول : « اعلم أن الصحابة والتابعين ، لخلوص عقيدتهم ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلّم ، وقرب العهد اليه ، ولقلة الاختلاف والواقعات ، وتمكنهم من المراجعة الى الثقات ، كانوا مستغنين عن تدوين علم الشرائع والأحكام . . . ولما انتشر الاسلام . . . أخذوا في تدوين الحديث والفقه وعلوم القرآن »[٣] ويتابعه في هذا الرأي محمد بن جعفر الكتاني (-١٣٤٥ ؟) فيقول « وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين لا يكتبون الحديث ، ولكنهم يؤدونه لفظاً ، ويأخذونه حفظاً ، الّا كتاب الصدقة وشيئاً يسيرًا يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء »[٤] أرأيت كيف انه أثبت عدم الكتابة وجعله الأصل .

وبعدُ أفليس طبيعياً أن يثبت في أذهان العامة والناس من غير ذوي الاختصاص والتتبع ان الحديث لم يكتب في عصر الصحابة والتابعين ، الّا فيما ندر . والنادر لا حكم له . ومن اين لهم أن يضبطوا معنى التدوين والتصنيف حق الضبط ،

---

(١) الخطط ٢ : ٣٣٣

(٢) مقدمة فتح الباري ص ٤ وعنه في الرسالة المستطرفة ص ٥

(٣) أبجد العلوم ص ١١٠

(٤) الرسالة المستطرفة ص ٣

فيعرفوا ان التدوين هو تقييد المتفرق المشتت وجمعه في ديوان أي في كتاب ، تجمع فيه الصحف فيضم الشمل، ويحفظ من الضياع[١] ؛ وانه أوسع من التقييد بمعناه المحدود . ثم يعرفوا أن التصنيف أدق من التدوين ، فهو ترتيب ما دون في فصول محدودة ، وابواب مميزة[٢] . ليس لهم أن يعرفوا ذلك ، وأصحاب الكتب العامة المنتشرة بينهم ، لم يهدوهم سبيله ، ولم ينيروا لهم معالمه ، فكان ان استقر رأيهم على أن الحديث لم يكتب الا بعد عصر التابعين ، أي حين شرع العلماء في تدوينه ومن ثم في تصنيفه .

ولئن كان هذا الرأي يفخر بالحافظة العربية ، التي لا تحفل بالتقييد ، لأن لها من قوتها ما يسعفها بالتقاط العلم وعدم نسيانه ، فهو ييسر سبيل الطعن على علم العرب ، فذاكرة أكثر الناس أضعف من ان تتناول مادة العلم بأجمعه ، فتحفظها من الضياع ، وتقيها من الشرود ، ومهما قويت عند أناس ، فلا بد أن تهن عند آخرين ، فتخونهم وتضعف معارفهم ؛ هذا والعلم يأبى الخيانة ويبتغي الاخلاص ، فلا نصير له الا التقييد ، ولا حافظ من ضياعه إلا التدوين .

تأويل أسلاف الخطيب لتناقض أحاديث منع التقييد وإباحته

وأياً كان من قوة الذاكرة ومن الفرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف ، فالأخبار كثيرة عن تقييد بعض المسلمين للحديث ، حتى اشتهر منها اجازة الرسول لعبدالله بن عمرو بن العاص بكتابة أقواله[٣] ؛ وعني أهل الحديث برواية هذه الأحاديث والاخبار . على انهم اصطدموا باحاديث متناقضة . فقد رووا حديث ابي سعيد الخدري في نهي الرسول عن الكتابة ، بعد أن رووا اجازته لعبد الله بن عمرو بن العاص بها ، واوردوا اقبال بعض الصحابة والتابعين على الكتابة وامتناع بعضهم الآخر .

(١) قال في تاج العروس ٩ : ٣٠٤ وقد دوّنه تدويناً جمعه وقال نقلاً عن الفيروزابادي الديوان مجتمع الصحف

(٢) قال في تاج العروس ٦ : ١٦٨ وصنفه تصنيفاً جعله اصنافاً ومنز بعضها عن بعض ، قال الزمخشري : ومنه تصنيف الكتب

(٣) انظر طرق هذا الحديث المختلفة في هذا الكتاب القسم الثالث الفصل الاول ٦ و٧ و٨

ادركوا خطر هذا التناقض قبل عصر الخطيب ، فأكبوا على ازالته ، فقال ابن قتيبة (-٢٧٦) يفسر الاحاديث المتناقضة في ظاهر معناها « ان في الاختلاف معنيين: أحدهما أن يكون من منسوخ السنة بالسنة ، كأنه نهى في أول الأمر عن ان يكتب قوله ، ثم رأى بعد ذلك ، لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ ، ان تكتب وتقيد . والمعنى الآخر أن يكون خص بهذا عبدالله ابن عمرو ، لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة ، ويكتب بالسريانية والعربية ، وكان غيره من الصحابة أميين ، لا يكتب منهم الا الواحد والاثنان ؛ واذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي ؛ فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم. ولما أمن على عبد بن عمرو ذلك أذن له.»[1]

(السنن في نسخة)

وأراد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (توفي نحو سنة ٣٦٠) ان يبين وجه امتناع بعض الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث وتحديد معنى نهي الرسول عنها فقال: «وانما كره الكتاب من كره من الصدر الأول لقرب العهد ، وتقارب الاسناد ، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله ، ويرغب عن حفظه والعمل به ، فأما والوقت متباعد ، والاسناد غير متقارب ، والطرق مختلفة ، والنقلة متشابهون ، وآفة النسيان معترضة ، والوهم غير مأمون ، فان تقييد العلم بالكتاب أشفى وأولى والدليل على وجوبه أقوى. وحديث أبي سعيد : حرصنا أن يأذن لنا النبي (صلى الله عليه وسلم) في الكتاب فأبى ، فأحسبه انه كان محفوظاً في أول الهجرة ، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن.»[2]

واعتقد حمد بن محمد الخطابي البستي (٣١٧-٣٨٨) إمكان وجود النسخ ، وأضاف قائلًا « وقد قيل انه انما نهى ان يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ، لئلا يختلط به ، ويشتبه على القارئ ، فاما ان يكون نفس الكتاب محظورًا ، وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا »[3] على أن كل هؤلاء المحدثين يؤولون تأويلًا ، دون الاستشهاد بنصوص ، يستخرجون منها ما يقولون. وصحيح

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، مصر ١٣٢٦ ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦

(٢) المحدث الفاصل ظاهرية حديث ٤٠٠ : ٤ : ٦١-٦٢

(٣) معالم السنن للخطابي ٤ : ١٨٤

ان الرامهرمزي والخطابي يدرجون النصوص المتعارضة ، لكنهم يدرجونها دون وصلها بالتأويل الذي ينتهون اليه . ولا يفوقهم معاصر الخطيب ابو عمر بن عبد البر (-٤٦٣) الّا بحسن توزيعه للأحاديث والأخبار على طبقات أصحابها ، وبادراجه تأويله كخلاصة لها ، فيقول بعد أن يذكر أحاديث النهي واخباره « من كره كتاب العلم انما كرهه لوجهين : أحدهما الا يتخذ مع القرآن كتاباً يضاهى به ، ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب ، فلا يحفظ فيقل الحفظ »[1] يؤول بهذا اخبار الكراهة ثم يقول « وقد أرخص رسول الله صلى الله عليه وسلّم في كتاب العلم ورخص فيه جماعة من العلماء وحمدوا ذلك »[2] ثم يورد أحاديث الترخيص واخبار الكتابة ليقوي الرأي الذي ذهب اليه .

خلاصة الكتاب ونتائجه

على هذا كانت الحال في أمر تقييد العلم في عصر الخطيب البغدادي ، وسواء اطلع هذا المحدث على أقوالهم أم لم يطلع ، فقد عرف من هذا الأمر شبيهاً لما قالوا . وما قالوا لا يفي البحث كل حقه ، أو لا يظهر سر الأمر بجلاء ، والمعترض قد لا يجد فيه ما يزيل سيء رأيه ، أو قد يجد في النصوص حيناً خلافاً لتأويلهم أو زيادة عليه ؛ وقد يشكل عليه تقدير المعنى الصحيح والمضمون الخفي لكثير منها .

وأراد الخطيب البغدادي أن يفصل البحث الذي أوجزوا فيه ، ويقلب وجوه الرأي التي قدموها ، ويبطل تناقض الأحاديث واختلاف الاخبار ، فصنف كتاب « تقييد العلم » ، وحرّر فصوله ، ورتب أبوابه ، فوصل الى أحسن مما أفضوا اليه وأبان خيرًا مما أبانوا .

حاول أن يثبت أن تقييد العلم اي الحديث « مباح غير محظور ، ومستحب غير مكروه » فقاده ذلك الى البحث في تاريخ تقييد العلم ، فجمع بين الفقه والتاريخ ، فأفاد من هذا وذاك .

---

(١) جامع بيان العلم ١ : ٧٠

(٢) الكتاب السابق ١ : ٧٠

وطريقته فيما قصد اليه أنه ، بعد أن جمع الأحاديث والأخبار التي لها صلة بنشأة تقييد العلم ، وهي أكثر مما جمع سلفه ، وجدها تنتظم في حلقتين مختلفتين متضادتين : فبعضها يشير الى جواز كتابة الحديث ، والاقبال عليها ، والآخر يظهر خلاف ذلك . وهذا ما قد كان وجده متقدموه ، غير انه ألفى شيئاً جديداً فيها ؛ وهو ان بعضها يتضمن الاشارة الى سبب كراهة الكتابة ، فبدا له أن يفرد هذه النصوص بباب خاص ، علها تنطق من نفسها ، عما يزيل الخلاف ، ويرفع التناقض . وفعل ، فاذا بها تبلغه أمنيته . وهل أحسن عند المحدث من أن يرى الاحاديث والاخبار ، توضح بنفسها عن كل شيء ، فلا يحتاج بعدها الى تأويل يردد الذهن به ، ويخشى أن يكون قد أخطأ فيه .

ها هوذا يبدأ الكتاب ، فيورد الأحاديث التي تنهى عن الكتابة ، يوزعها حسب رواتها ، لا يغادر منها كبيرة ولا صغيرة الا احصاها بأسانيدها المختلفة[1] ، لا يقتصر منها على ما صح سنده وحسن ، بل يتعداها الى ما ضعف ؛ فهي يؤيد بعضها بعضاً . ثم ينتقل الى ما روى عن الصحابة كل واحد على حدة ، فيذكر ما ورد في نهيهم عن كتابة الحديث أو كرههم لها[2] . ويتبع ذلك بما ورد عن التابعين في هذا الأمر .[3]

ويقرأ القارئ هذه الفصول ، فيستقر في رأيه كراهة الرسول والصحابة والتابعين للكتابة ، ولا يحاول المؤلف تنبيهه الى عدم الاسترسال في هذا الرأي ، بل يأخذ به الى فصل جديد يسميه « وصف العلة في كراهة كتاب الحديث » واذا بالصحابة والتابعين يذكرون أسباب امتناعهم عن الكتابة . ويفرد المؤلف كل تفسير على حدة ، يورد فيه أقوال الصحابة والتابعين التي تؤيده . يبتدئ بالأقوال التي تتضمن خوفهم من الانكباب على درس غير القرآن[4] ، حتى اذا انتهى من ذلك ، خرج من صمته الذي لازمه من أول الكتاب ، فقال معتمداً

---

(١) في القسم الاول ، الفصل الاول
(٢) في القسم الاول ، الفصل الثاني
(٣) في القسم الاول ، الفصل الثالث
(٤) في القسم الثاني ، الفصل الاول

على ما أورده : « فقد ثبت ان كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول ، انما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره ، أو يشتغل عن القرآن . . . ونُهي عن كتب العلم في صدر الاسلام وجدته لقلة الفقهاء في ذلك الوقت ، والمميزين بين الوحي وغيره . . . فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن » . وهـذا ما تثبته النصوص ثم يضيف الى ذلك قائلًا : « ونُهي عن الاتكال على الكتاب ، لأن ذلك يؤدي الى اضطراب الحفظ حتى يكاد يبطـل »[١] وهذا قول من عنده لم يسبق ايراد الشواهد عليه ؛ واذا به يوردها ، فيذكر أنْ كثيرين كانوا يكتبون الحديث ثم يمحونه ، لئلا يعتمدوا عليه[٢] ؛ ومنهم من يندم بأخرة على ذلك[٣] . أما من كانوا يدفنون الكتب او يتلفونها فالمصنف ، بعد أن يروي أخبارهم ، يشير الى انهم يخافون من صيران هذه الصحف الى غير أهلها ويورد شواهد على ما ذهب اليه .[٤]

ينتهي القارئ الى أواخر هذا الفصل ، فيجد علة الكراهة ؛ واذا بها صحيحة مكينة ، تدفع الى العقيدة بوجوبها . وقد يتساءل عن السبب الذي من أجله عدل الناس عن التقيد باحكام هذه الكراهة . واذا بالمؤلف يجيبه فيقول : « انما اتسع الناس في كتب العلم ، وعولوا على تدوينه في الصحف ، بعد الكراهة لذلك ، لأن الروايات انتشرت ، والأسانيد طـالت . . . فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا . . . مع رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلّم لمن ضعف حفظه في الكتاب ، وعمل السلف من الصحابـة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين بذلك . »[٥]

وهنا يشرع في ايراد الأحاديث المرخصة بالكتابة[٦] ، يتبعها بالاخبار عن

---

(١) في القسم الثاني ، الفصل الاول ، ٤
(٢) في القسم الثاني ، الفصل الثاني ، ٣
(٣) في القسم الثاني ، الفصل الثاني ، ٣
(٤) في القسم الثاني ، الفصل الثالث
(٥) في القسم الثالث ، الفصل الاول ، ١
(٦) في القسم الثالث ، الفصل الاول ، ١ – ٩